الأمم المتحدة
ليبيا

تحليل مسح الأفق للمشهد الليبي 2025

الملخص التنفيذي

يقدم تحليل مسح الأفق هذا تقييماً متكاملاً واستباقياً لإطار بناء السلام والتنمية في ليبيا. ويحدد المخاطر والفرص المترابطة عبر المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لإثراء إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة (2023–2026). اعتمد هذا التحليل منهجية جمعت بين عدة مقاربات:

1. أجرى التحليل فريق من الموظفين المختصين في الأمم المتحدة في ليبيا من الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)، الأمر الذي أتاح التثليث التحليلي عبر الخبرات القطاعية ومجموعات البيانات المتاحة.
2. حدّدت ورشتان في التفكير النظمي وتحليل مسح الأفق — إحداهما داخلية والأخرى بمشاركة ممثلين عن الوزارات والجهات الحكومية — المحرّكات الرئيسية وحلقات التغذية الراجعة والمسارات المستقبلية المحتملة وذلك لتيسير تحليل شامل ومعزز بالأدلة. وشارك أعضاء الفريق التحليلي في كلتا الورشتين لضمان الاتساق التحليلي.
3. أسهمت مراجعة موسّعة للسياسات الوطنية والأدبيات والمصادر البيانية في تجميع البيانات والتحليل المشترك، بما في ذلك البيانات المصنّفة حسب الجنس والبيانات التي تراعي الجنسين حيثما توفرت.

إخلاء مسؤولية

يقدم هذا المسح الأفقي تحليلاً استباقياً قائماً على السيناريوهات يهدف إلى إثراء التخطيط الاستراتيجي. ولا يُعدّ هذا التحليل تقييماً لإجراءات أو مواقف أو نوايا أي مؤسسة أو جهة فاعلة بعينها. ويعكس التحليل المعطيات المتاحة حتى يناير/كانون الثاني 2026، ولا تُغطّى فيه بالكامل التطورات اللاحقة.

I. التطورات السياسية والحوكمة

المخاطر الرئيسية

يسهم التشظي السياسي والمؤسسي، وتباين الشرعية، ووجود الجهات المسلحة غير الحكومية، في خلق بيئة مخاطر كبيرة للنزاع تضيّق الحيز المدني، وتضعف سيادة القانون، وتقوّض ترتيبات الحوكمة الفعّالة والمؤسسات المسؤولة.

المؤشرات الرئيسية

تشير الفُرص التي تراعي الجنسين في الانتخابات البلدية وهيكلية الحوارات المتجددة التي يقودها الليبيون بوساطة الأمم المتحدة إلى مسارات تدريجية لتوحيد المؤسسات وتعزيزها، وإجراء الانتخابات الوطنية لاحقاً.

الوجهات الرئيسية

منذ عام 2011، شهدت ليبيا دورات متكررة من عدم الاستقرار، مع هدنة جزئية بعد وقف إطلاق النار عام 2020، مما أدى إلى ضعف القدرة المؤسسية على الصمود وارتفاع مخاطر الحوكمة.

التوجهات وما يجب الانتباه إليه في 2026

في عام 2026، ينبغي متابعة ما إذا كانت الأطراف السياسية الفاعلة في ليبيا ستتمكن من التوصل إلى توافق بشأن اتفاق سياسي يتضمن إطاراً قانونياً لدفع العملية الانتخابية قدماً، وما إذا كان الحوار المهيكل الذي تيسّره بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا سيؤدي إلى نتائج ذات مصداقية يملك زمامها الليبيون، بما يسهم في رأب الانقسامات السياسية وبناء الثقة في المسارات المؤسسية التي تساعد على توحيد المؤسسات وتعزيزها.

تستمر الانقسامات السياسية والمؤسسية المستمرة، والتي تنطوي على تضارب المصالح وغياب حكومة موحدة وغياب ميزانية وطنية موحدة، في تقويض المؤسسات الحكومية المسؤولة وعملية الانتقال الديمقراطي. وتزداد هذه التحديات تعقيدًا بسبب غياب إطار دستوري متفق عليه وقوانين انتخابية قابلة للتنفيذ، ما يؤدي معًا إلى استمرار تأجيل الانتخابات الوطنية الموثوقة وإبطاء الانتقال الديمقراطي المستدام. كما أن تزايد نمط الإجراءات الأحادية الجانب المتبادلة بين المؤسسات المتنافسة أضعف سيادة القانون وقيّد الحيز المدني بشكل أكبر، بينما تستمر محدودية اللامركزية وتقديم الخدمات، وضعف المؤسسات القضائية، والانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في تعزيز انعدام ثقة الشعب.

ومع ذلك، تشير مؤشرات جديدة، مثل زيادة ترشح النساء في الانتخابات البلدية، إلى أن الانفتاح السياسي على المستوى المحلي قد يشكل مداخل مهمة لإصلاح الحوكمة مستقبلاً. وبالتوازي، يتيح استمرار عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) وبدعم دولي عبر اللجنة الدولية للمتابعة بشأن ليبيا (IFCL)، والمعروفة أيضًا بعملية برلين، مداخل إضافية للحوار وبناء الثقة والتقارب التدريجي بين المؤسسات، حتى مع استمرار التحديات على المستوى الوطني. علاوة على ذلك، أسهمت الإجراءات الأحادية الجانب الأخيرة والمخاطر القضائية في زيادة التوترات، وتعميق الانقسامات، وبالتالي التأثير على تقدم العملية السياسية نحو توحيد أكبر.

II. التنمية الاقتصادية المستدامة

المخاطر الرئيسية

يقترن النمو بدرجة كبيرة بإنتاج النفط، ويزداد تعرضه لضغوط الانقسام السياسي والإدارة المالية العامة. وما تزال نسبة كبيرة من الإيرادات تُخصص للإنفاق الموازي، والأجور، والدعم، مما يجحف الإنفاق التنموي. كما أن استمرار الفساد وضعف الرقابة والانقسام في الحوكمة المالية يزيد من تقويض الانضباط المالي، ويشوّه تخصيص الموارد، ويقوّض ثقة المستثمرين والعامة، مما يزيد من المخاطر على الاستقرار الكلي للاقتصاد.

المؤشرات الرئيسية

يرتبط النمو الأخير في الأنشطة غير النفطية أساسًا بتأثيرات الإنفاق العام والإجراءات التنظيمية الانتقائية، أكثر من كونه ناتجًا عن تحول جوهري في القطاع الخاص، مما يجعل آفاق التنويع الاقتصادية مرهونة بدرجة كبيرة بالحوكمة وتوحيد الميزانية.

الوجهات الرئيسية

على مدى العقد الماضي، تشكّلت المخاطر الاقتصادية بفعل قاعدة تصديرية محدودة، والصدمات المتكررة، والتحديات المستمرة في سوق العمل، مع بقاء تقلب الإنتاج سمة مميزة للمشهد الكلي للاقتصاد الليبي. وتشهد معدلات التضخم ارتفاعًا، حيث ارتفعت تكاليف الغذاء بنحو 9.5% بين كانون الثاني/يناير 2025 وكانون الثاني/يناير 2026، مع تقلبات كبيرة في الأسعار خلال تلك الفترة، ما أدى إلى انخفاض كبير في القدرة الشرائية للأسر.

التوجهات وما يجب الانتباه إليه في 2026

في عام 2026، ينبغي متابعة تنفيذ برنامج التنمية الموحد بين الغرب والشرق، وما إذا كانت الحوكمة المالية ستتحسّن، لا سيما من خلال اعتماد ميزانية موحدة، واستقرار سعر الصرف، وترشيد الإنفاق، إذ ستؤثر هذه التحولات على استقرار الاقتصاد الكلي في ليبيا في ظل تقلب عائدات النفط.

شهد النمو في القطاعات غير النفطية ارتفاعًا، إلا أنه يظل مدفوعًا أساسًا بالإنفاق العام وليس بتحسين الإنتاجية أو ديناميكية القطاع الخاص. تمثل الأجور والدعم نحو 79% من الإنفاق العام في عام 2025، مما يترك مساحة محدودة للإنفاق التنموي. وتزيد الصدمات التضخمية، وعدم استقرار نظام سعر الصرف، وارتفاع الدين العام المحلي—المقدر بنسبة 115% من الناتج المحلي الإجمالي في 2024— من الضغوط على الاقتصاد. ورغم أن الأصول الخارجية، التي قُدرت بـ 99 مليار دولار أمريكي في 2025، قد توفر حاجزًا مؤقتًا، إلا أن هذا الوضع غير مستدام دون إصلاح مؤسسي. ويشكّل اتفاق برنامج التنمية الموحد في تشرين الثاني/نوفمبر 2025 نقطة دخول محتملة، ويمكن أن يساعد في إقامة إطار للإنفاق التنموي على مستوى البلاد مع تعزيز الرقابة، إذا تم تنفيذه بالكامل.

تعزز هذه الاتجاهات المخاوف المتعلقة بضعف الحوكمة، وانقسام الرقابة، والفساد، وتسرب الإيرادات بشكل منهجي.

كما تستهلك شبكات المضاربة والإيرادات غير المشروعة موارد الدولة وتضعف السيطرة على الاقتصاد الكلي. وتستخرج الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة العابرة للحدود إيرادات من تحويل الوقود والتهريب والتلاعب بالعملة والسيطرة على المؤسسات الحكومية. وتوثّق التقارير الأخيرة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان دور ليبيا كممر عبور لتهريب المخدرات والبشر. وبدون اتخاذ إجراءات تصحيحية، تشير هذه الضغوط إلى تقليص أفق الزمن—المقاس بالسنوات وليس العقود— قبل أن تتحول الضغوط الاقتصادية إلى عدم استقرار منهجي.

III. تنمية رأس المال البشري والاجتماعي

المخاطر الرئيسية

يواصل الانقسام في الحوكمة وغياب سلطة تنفيذية موحدة تمتلك ميزانية وطنية وخطة تنمية وطنية في تقويض الوصول المتكافئ إلى الخدمات الأساسية في جميع أنحاء البلاد. وتترجم هذه القيود المنهجية إلى استمرار الفوارق بحسب الثروة، وتغطية حماية اجتماعية غير فعّالة وغير متسقة. كما أن تعليم الأم يؤثر على بقاء الأطفال، والسلوك في طلب الرعاية، واستكمال التطعيمات، في حين أن الحماية المالية المنخفضة جدًا (≈3% مؤمن عليهم) تستمر في تعطيل استمرارية تقديم الخدمات.

المؤشرات الرئيسية

تشكّل معدلات الولادة المرتفعة في المنشآت الصحية بحضور القابلات الماهرات، إلى جانب اتصال الأسر بالخدمات، قاعدة قوية لتحسين جودة الخدمات، وتوسيع تقديم الخدمات الرقمية، وتعزيز استمرارية الرعاية الصحية، بما في ذلك برامج التطعيم.

الوجهات الرئيسية

استمرت فجوات الخدمات على مدار دورات متكررة من عدم الاستقرار، حيث تواجه بعض الفئات السكانية عوائق هيكلية متجذرة تحدّ من تحقيق نتائج رأس المال البشري مع مرور الوقت.

التوجهات وما يجب الانتباه إليه في 2026

في عام 2026، يجب أن ينصب التركيز على ما إذا كان قد تم تحسين جودة الخدمات وتغطيتها، لا سيما استكمال برامج التطعيم، وإدماج النساء في الخدمات الرقمية، واستمرارية خدمات الصحة والتعليم، إذ إن هذه العوامل ستكون محركة رئيسية لتعافي رأس المال البشري.

في مجال التنمية الاجتماعية، تظل بعض المؤشرات، مثل الالتحاق بالمدارس (للذكور والإناث بنسبة 90%) والولادات بمساعدة القابلات الماهرات، مرتفعة، لكن هذا التقدم يقابله اتساع الفوارق والفساد الذي يؤثر على النساء والشباب والمهاجرين، كما يتضح من فضيحة الكتب المدرسية الأخيرة التي أدّت إلى توقيف وزير التربية والتعليم. وما ظهر حديثًا هو اتساع الفجوة الرقمية، لا سيما بالنسبة للنساء، مما يهدد بتفاقم الفوارق التعليمية والاقتصادية.

وقد وسّعت إصلاحات الحماية الاجتماعية نطاق المخصصات، إلا أن ثغرات الإقصاء الكبيرة ما زالت قائمة، لا سيما بالنسبة لغير المواطنين. تكمن الفرص في الانتقال من التركيز على التغطية العالية إلى تحسين الجودة، لا سيما في استكمال التطعيمات، وإدماج النساء في الخدمات الرقمية، واستمرارية الخدمات في البلديات.

IV. تغيّر المناخ والبيئة والمياه

المخاطر الرئيسية

تواجه ليبيا تعرّضًا متزايدًا للمخاطر المرتبطة بالمناخ، لا سيما شحة المياه، وارتفاع درجات الحرارة، والضغوط البيئية، والتي تتفاقم مع قيود البنية التحتية والفجوات في القدرات المؤسسية.

المؤشرات الرئيسية

يشير تزايد الاهتمام السياسي بأمن المياه، وتقليل مخاطر الكوارث، والطاقة المتجددة، إلى جانب التحديث المبكر للوظائف المعنية بالأرصاد الجوية وأنظمة الإنذار المبكر، إلى ظهور قدرة متنامية على اتخاذ إجراءات استباقية.

الوجهات الرئيسية

يؤدي ارتفاع درجات الحرارة، وتزايد تقلبات الأمطار، واستمرار الضغوط على موارد المياه الجوفية، إلى تفاقم ضعف القدرة على الصمود على المدى الطويل.

التوجهات وما يجب الانتباه إليه في 2026

في عام 2026، سيكون التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للمناخ والتكيف والمياه، بالإضافة إلى الاستثمارات في أنظمة الإنذار المبكر، مؤشرًا على ما إذا كانت ليبيا تعزز قدرتها على إدارة المخاطر المناخية والبيئية.

تصاعدت المخاطر المناخية والمائية بوتيرة أسرع مما يمكن لأنظمة الحوكمة التعامل معها. إذ يتقاطع ارتفاع درجات الحرارة، وتملح المياه الجوفية، وضغط شبكات الطاقة، وارتفاع مستويات سطح البحر بشكل متزايد مع الانقسام المؤسسي. وفي الوقت نفسه، تبرز شحة المياه كمحرّك للنزاعات المحلية والتنقل، وليس كمشكلة بيئية فحسب. وتترك هذه الضغوط التي يخلفها كل من المناخ والنزاعات آثارًا واضحة وغالبًا غير متناسبة على النساء والفتيات، حيث تتشكل أدوارهن وحركتهن وأمنهن وإمكانية وصولهن إلى الموارد ضمن أطر عدم المساواة بين الجنسين. وتوفر أطر الطاقة المتجددة والتكيّف البيئي فرصًا جديدة، بما في ذلك لمشاركة النساء في القوى العاملة، إلا أن القدرة على التنفيذ ما زالت محدودة. ويستلزم الأمر متابعة دقيقة لما إذا كانت جهود تحديث أنظمة الإنذار المبكر والتزامات الخطة الوطنية للتكيّف ستتحول إلى إجراءات ممولة وفعّالة على أرض الواقع.

V. أوضاع النازحين داخليًا والمهاجرين والأشخاص محطّ الاهتمام

المخاطر الرئيسية

يؤدي النزوح المطوّل واستمرار تدفق المهاجرين والأشخاص محطّ الاهتمام إلى استمرار الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية، رغم أن الأوضاع قد تحسّنت تدريجيًا في بعض الحالات، ولا سيما بالنسبة للنازحين داخليًا.

المؤشرات الرئيسية

يشير التحوّل بما يتجاوز التخطيط القائم على الترابط بين العمل الإنساني والتنمية وبناء السلام، بما في ذلك مسار الحلول الدائمة للنازحين داخليًا، إلى جهود تهدف إلى مواءمة الإغاثة والتعافي واستعادة الخدمات بشكل أفضل.

الوجهات الرئيسية

أسهم التدفق المستمر للمهاجرين، بما في ذلك الأعداد الكبيرة من اللاجئين السودانيين الفارين من النزاع المسلح في السودان في ارتفاع إجمالي عدد المهاجرين إلى نسب غير مسبوقة في ليبيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة الضغط على الخدمات ونظم الحماية، بالإضافة إلى أن تعرض الفئات السكانية الضعيفة للصدمات المناخية ما يزال يتكرر الأمر الذي يتسبب في تدني القدرة على الصمود وخلق احتياجات جديدة في جميع المناطق وبين أوساط جميع الفئات السكانية.

التوجهات وما يجب الانتباه إليه في 2026

في عام 2026، ستصبح مراقبة الاتجاهات في تدفق الهجرة والأحداث المرتبطة بالمناخ أمرًا مهماً لتقييم ما إذا كانت الاحتياجات الإنسانية ستستمر في الانخفاض، أم أن الصدمات الجديدة ستعكِس التقدّم نحو الانتقال من العمل الإنساني إلى التنمية.

ما تزال مناطق الاحتياجات الإنسانية قائمة بين بعض الفئات السكانية، لا سيما بين المهاجرين والأشخاص محطّ الاهتمام، على الرغم من التحسّن التدريجي الذي طرأ على أوضاع بعض النازحين داخليًا. ووفقًا للمنظمة الدولية للهجرة، وحتى كانون الثاني/يناير 2026، تستضيف ليبيا 106,371 نازحًا داخليًا، يسلك 80,951 شخصًا منهم (76%) مسارات نحو حلول دائمة دون وجود احتياجات إنسانية فورية، في حين يظل 25,420 شخصًا (24%) في وضع نزوح مطوّل، ويحتاجون إلى دعم يمتد بين المساعدات الإنسانية والتنموية والقانونية. وبحلول كانون الأول/ديسمبر 2025، أفادت المنظمة الدولية للهجرة بوجود 939,638 مهاجرًا من 44 دولة في ليبيا، من بينهم مواطنون سودانيون، وهو أعلى عدد يتم تسجيله منذ بدء جمع بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) في البلاد. ووفقًا للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في كانون الثاني/يناير 2026، يبلغ عدد الأشخاص محطّ الاهتمام من اللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا 108,966 شخصًا، وجميعهم مسجّلون رسميًا لدى المفوضية.

وبالمثل، سُجِّل في عام 2025 أعلى عدد من المهاجرين الذين تم اعتراضهم وإعادتهم إلى ليبيا من قبل خفر السواحل الليبي، حيث بلغ العدد 27,116 مهاجرًا، ما يمثل زيادة تقارب 24.6 في المائة مقارنة بعام 2024، وفقًا لتقارير المنظمة الدولية للهجرة.

بالإضافة إلى ذلك، زادت مستويات التعرض للصدمات المرتبطة بالمناخ، لا سيما بين الأطفال والأشخاص محطّ الاهتمام، بسبب ضعف البنية التحتية وعدم كفاية الاستعداد. ويجب الانتباه إلى تأثير المخاطر المناخية على الفئات الضعيفة، وإذا ما كانت المؤسسات الوطنية قادرة على قيادة المبادرات المعدّة لتلبية احتياجات هذه المجموعات المتنوعة وضمان التنسيق بين الاستجابة والتعافي.

VI. الاستنتاجات والتوصيات

تسلط تحليلات استشراف الأفق لعام 2025 الضوء على الطبيعة المتزايدة الترابط للضبابية السياسية، والهشاشة الاقتصادية الكلية، وضغوط المناخ والمياه، والفوارق في رأس المال البشري في ليبيا. إلى جانب استمرار وجود شبكات التهريب والاتجار بالبشر، تشير هذه الديناميات إلى ضرورة اعتماد نهج أكثر تركيزًا واستنادًا إلى تقييم المخاطر في عام 2026، مع إعطاء الأولوية للوقاية، وتعزيز القدرة على الصمود، والتماسك المؤسسي، بدلاً من التوسع الشامل في الأنشطة.

1 تعزيز استقرار بيئة العمل السياسية من خلال التماسك المؤسسي

في عام 2026، ينبغي أن يركز الجهد الجماعي على الحد من الانقسام المؤسسي وتقليل حالة عدم اليقين القانوني. مع الاعتراف بأن الانقسام السياسي المطوّل يتفاعل بشكل متزايد مع الضغوط الاقتصادية والاجتماعية. ويجب أن يظل التركيز الاستراتيجي على دعم عملية سياسية يقودها الليبيون ويملكون زمامها، بتيسير من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبدعم لجنة المتابعة الدولية بشأن ليبيا، تهدف إلى استعادة الاتساق المؤسسي من خلال مسار انتخابي متفق عليه، وتعزيز ترتيبات الحوكمة، مع دعم توحيد المؤسسات نحو انتقال سلمي واستقرار طويل الأمد. ويتضمن ذلك جهودًا لتعزيز الشفافية وسيادة القانون، والنهوض بآليات الحوار وتسوية النزاعات، وبناء الثقة بين المؤسسات. وعلى الصعيد الجوهري، ينبغي إعطاء الأولوية للحفاظ على وحدة القضاء واستقلاله، واستعادة الوضوح الدستوري، ومنع تسييس عمل القضاء. إذ قوضت المغالبة في التفسيرات الدستورية والأحكام القضائية غير المعترف بها بالفعل ثقة العامة في مؤسسات القضاء، وتنطوي على خطورة تطبيع الامتثال الانتقائي بسيادة القانون. وفي هذا الإطار، فإن التهدئة وضبط النفس من قبل الأطراف السياسية الفاعلة، والالتزام بالأطر القانونية القائمة أساسية لإحراز تقدم في المسار الانتخابي والتوصل إلى توافق سياسي. ويظل الاهتمام بالمشاركة الشاملة والفاعلة للنساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة أمرًا مهماً للحفاظ على الشرعية والتماسك الاجتماعي.

2 تعزيز القدرة على الصمود الاقتصادي عبر التنسيق المالي والحوكمة

نظرًا للاستمرار في التعرض لتقلبات أسعار النفط، والانقسام في الترتيبات المالية، والضغوط المتصلة بالعملة والدعم، ينبغي أن يشكّل الاستقرار والتنسيق المالي محورًا أساسيًا للاهتمام الاقتصادي في عام 2026. وتشمل الأعمال المستمدة من الأولويات تنفيذ برنامج التنمية الموحد، ودعم إعداد إطار ميزانية موثوق، وتعزيز الضوابط على الإنفاق لتحسين الانضباط المالي. وفي الوقت نفسه، تعد الجهود الموجهة للحد من التسريبات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير المشروعة، والنهوض بشفافية التوريد، وتعزيز الرقابة المستقلة، ضرورية لحماية الموارد العامة واستعادة مصداقية المالية العامة. كما يظل النهوض بالشفافية ومعالجة الفساد وضعف الحوكمة المالية جوهريًا لاستقرار الاقتصاد الكلي، إذ تعمل هذه العوامل على تقويض إدارة الإيرادات، وتشويه أولويات الإنفاق، وإحباط الاستثمار الخاص. وبجانب الهدف الأوسع لتعزيز التنويع الاقتصادي، ينبغي أن يركز عام 2026 على الأنشطة الاقتصادية المقاومة للصدمات، بما في ذلك سلاسل القيمة المحلية، والمشاريع التي تقودها النساء والشباب، حيث يمكن تحقيق مكاسب ملموسة في الصمود الاقتصادي.

3 حماية استمرارية الخدمات الأساسية في المناطق عالية المخاطر وجودتها

بدلاً من توسيع نطاق التغطية، ينبغي أن يركز الجهد في عام 2026 على حماية استمرارية الخدمات في البلديات التي تتعرض لصدمات متكررة وجودة هذه الخدمات. وتشمل الأولويات تحسين معدلات استكمال برامج التطعيم، وتعزيز آليات الحماية الاجتماعية الشاملة، بما في ذلك من خلال السجل الاجتماعي الموحد الذي أُطلق مؤخرًا، وضمان استمرارية التعليم والخدمات الأساسية للنازحين والفئات الضعيفة. ويظل تعزيز الشمول الرقمي للنساء والشباب أساسياً لدعم القدرة على الصمود.

4 إدارة مخاطر المناخ والمياه باعتبارها تحديًا للاستقرار والقدرة على الصمود

تعمل المخاطر المناخية وضغوط شحة المياه بشكل متزايد على مضاعفة المخاطر، وتتفاعل مع ضعف الحوكمة والبنية التحتية، كما تبين أثناء فيضانات درنة عام 2023. في عام 2026، ينبغي أن يركز التدخل على اتخاذ إجراءات استباقية وتقليل المخاطر، بدلاً من التركيز على مشاريع طموحة تتناول البنية التحتية. ويشمل ذلك تعزيز أنظمة الإنذار المبكر، ورفع جاهزية البلديات، والتنسيق حول الاستراتيجيات الوطنية للمناخ والمياه، مع إيلاء اهتمام خاص للمناطق المعرضة للفيضانات والمناطق التي تعاني من شحة المياه. ويجب أن تظل هذه الجهود مستجيبة لاحتياجات الشباب والنساء والأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الرحل.

5 تكييف المقاربة الإنسانية مع المخاطر الناشئة المتعلقة بالمناخ والتنقل

تتحدد مناطق الاحتياجات الإنسانية المتبقية في ليبيا بشكل متزايد بتدفق السكان السودانيين المستمر، وتداعي البنية التحتية المرتبط بالمناخ. في عام 2026، ينبغي أن يركز العمل الإنساني على نهج تكيفي يجمع بين الحماية الفورية والتعافي وعودة الخدمات، لا سيما في بؤر المخاطر الناشئة، مثل البلديات المعرضة للفيضانات والمناطق الحضرية المثقلة بالضغط نتيجة تدفق الأشخاص المتنقلين. ويجب أن يظل إدماج جميع النازحين داخليًا في مسارات الحلول الدائمة على المستوى المحلي هدفًا أساسيًا.

6 تعزيز قدرات تحليل المخاطر للتنبؤ بالأزمات المستقبلية ومعالجتها عند الإمكان

نظرًا لتزايد الترابط بين المخاطر السياسية والاقتصادية والمناخية والاجتماعية، يجب إعطاء الأولوية لمجموعة محدودة من الاستثمارات ذات الأثر الكبير في تحليل المخاطر. يمكن أن يسهم تعزيز أنظمة البيانات المتكاملة، بالاستفادة من تحسين الأنظمة الإدارية والمعلومات المناخية والرصد الاجتماعي-الاقتصادي المتكامل، في الكشف المبكر عن الصدمات الناشئة وتمكين استجابات أكثر تكيفًا وموثوقية قائمة على الأدلة.

الأمم المتحدة
ليبيا